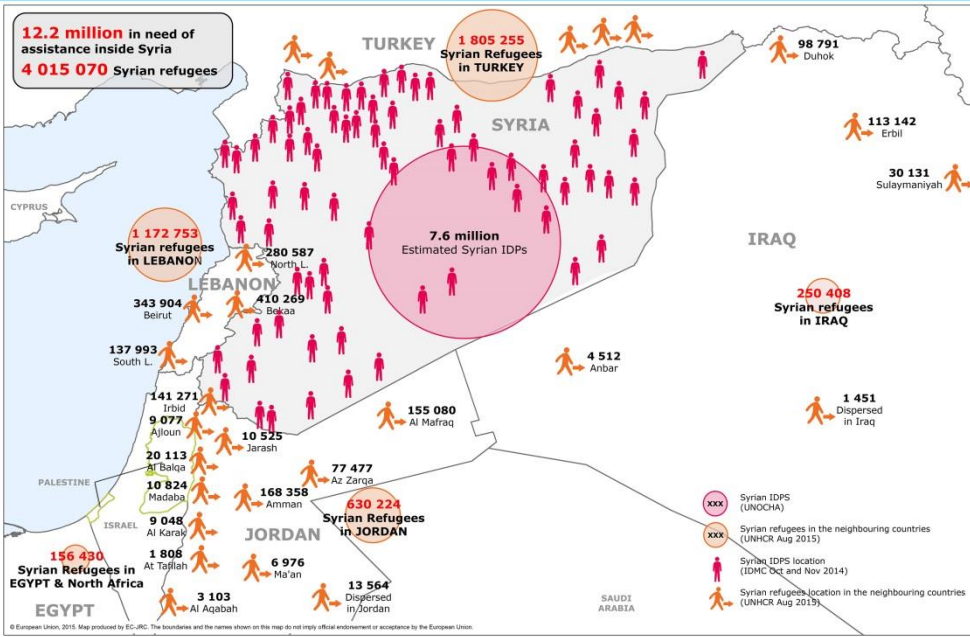




نشرة إيكو

الأزمة السورية

Syrian IDP's and refugees in the neighbouring countries (as of 19.08.15)



الرسائل الرئيسية

- أثار الصراع في سوريا أكبر أزمة إنسانية في العالم منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتواصل الاحتياجات الإنسانية ازديادها، ويستمر تشريد السكان، ويتم تعريض جيل كامل من الأطفال لأهوال الحرب والعنف، مع ارتفاع مستوى حرمانهم من الخدمات الأساسية، وحقهم في التعليم والحماية.
- يقود الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه مجتمعة، الاستجابة الدولية. فقد تم حشد أكثر من 3,9 مليار يورو للإغاثة ولتقديم المساعدات الإنعاشية إلى السوريين ممن لا يزالون في بلادهم ولللاجئين منهم والمجتمعات التي تستضيفهم في دول الجوار: لبنان، والأردن، والعراق، وتركيا، ومصر.
- من خلال النداءات التي تم إطلاقها على أعلى المستويات، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء منهم. وقد أدت عمليات الخطف وعمليات القتل التي طالت العاملين في المجال الإنساني فقط إلى تشديد دعوة جميع أطراف النزاع لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.

- يدعو الاتحاد الأوروبي جميع أطراف النزاع إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، لضمان الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية والرعاية الطبية إلى جميع المحتاجين.

حقائق وأرقام

يُقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدات الإنسانية في سوريا بـ ١٢,٢ مليون شخص.

يُقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها/ المحاصرة بـ ٤,٦ مليون شخص

يُقدر عدد المشردين داخلياً بـ ٧,٦ مليون شخص (وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA).

بلغ عدد اللاجئين المسجلين حوالي ٤,١٥٠,٧٠ شخص

- لبنان: ١١٧٢٧٥٣
- تركيا: ١٨٠٥٢٥٥
- الأردن: ٦٣٠٢٢٤
- العراق: ٢٥٠٤٠٨
- مصر وشمال إفريقيا: ١٥٦٤٣٠

(بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

والحكومة التركية)

تمويل الاتحاد الأوروبي

مجموع التمويل (المقدم من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء):

أكثر من ٣,٩ مليار يورو

المفوضية الأوروبية – المساعدات الإنسانية والحماية المدنية

ب-١٠٤٩ بروكسل، بلجيكا

هاتف: ٢٩٥ ٤٤ ٠٠ (+٣٢ ٢)

فاكس: ٢٩٥ ٤٥ ٧٢ (+٣٢ ٢)

البريد الإلكتروني:

echo-info@ec.europa.eu

العنوان الإلكتروني:

<http://ec.europa.eu/echo>



* للوصول إلى جميع نشرات إيكو: bit.ly/echo-fs

يواصل الوضع الإنساني تدهوره، مع تواصل العنف والصراع بين قوات النظام وجماعات المعارضة المسلحة. وقد تسبب تقدم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) إلى مناطق واسعة من سوريا إلى الإضرار بالمدنيين بشكل كبير، مع الإبلاغ عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولقد تسببت هذه الهجمات بأضرار بالغة وأدت إلى تدمير مستشفيات الطوارئ الميدانية والمدارس وخدمات الماء والكهرباء في المناطق المكتظة بالسكان، والتي تقيم فيها كل من المجتمعات المحلية ومجموعات السكان المشردين داخلياً. وقد بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في سوريا ١٢,٢ مليون شخص؛ ٧,٦ مليون شخص منهم تقريباً هم في عداد المشردين داخلياً؛ وهذا هو أكبر عدد للأشخاص المشردين داخلياً في أي بلد في العالم. ولا زال المدنيون يعتبرون الضحية رقم واحد للصراع القائم، وقد أصبحت حالات الإغتصاب والعنف الجنسي والإختفاء القسري والتهجير الإجباري، وتجنيد الأطفال، والإعدام بإجراءات موجزة، والقصف المتعمد للأهداف المدنية، أموراً مألوفة. في ١٦ آب من عام ٢٠١٥، تم قصف سوق للمدنيين في دوما، مما أسفر عن مقتل ١٠٠ شخص تقريباً، إضافة إلى ٢٥٠٠٠٠ شخصاً قتلوا بالفعل منذ بداية الأزمة. وقد تم التنديد بهذا الهجوم- كما هو الحال بالنسبة للهجمات العشوائية التي تشن ضد المدنيين- في بيان مشترك من قبل الممثل السامي ونائب الرئيس، فيديريكا موغريني، ومفوض الاتحاد الأوروبي المعني بالمساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات، كريستوس ستايلينيدس.

التحديات الكبرى

يعد حجم الاحتياجات الإنسانية أمراً بالغ الأهمية في جميع أنحاء البلاد مع تصاعد أعمال العنف واستنزاف آليات التكيف. وتزداد العواقب الإنسانية سوءاً، وخاصة في قطاعات الصحة والمياه. ويواجه ٥ ملايين شخص تقريباً مشكلة نقص المياه في منطقة ريف دمشق، وفي دمشق، ودرعا وحلب وذلك بسبب القطع المتعمد في كثير من الأحيان لإمدادات المياه من قبل أطراف النزاع. يعد الوضع حرجاً بشكل خاص في حلب حيث يعاني حوالي ١,٧ مليون شخص من نقص المياه في الوقت الذي تشهد فيه سوريا موجات حرارة شديدة في فصل الصيف. ويزيد انقطاع المياه والظروف الصحية السيئة بشدة من مخاطر تفشي الأمراض التي تنقلها المياه. في آخر ٣ أشهر، زادت الإصابات بالإسهال الحاد والأمراض التي تنقلها المياه مثل التهاب الكبد والتيفوئيد بأكثر من ٤٠ في المئة.

في مجال الصحة، تخلف العواقب المدمرة طويلة الأمد للصراع بما في ذلك نقص الكوادر الطبية المؤهلة والأدوية المنقذة للحياة، وتدمير البنية التحتية الصحية عدداً كبيراً من الأشخاص الذين لا يقدرون على الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وتقدر التقارير أن عدد السوريين الذين يموتون بسبب مضاعفات صحية نتيجة لعدم كفاية خدمات الرعاية الصحية أو عدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية أكبر من عدد الذين يموتون كنتيجة مباشرة للعنف. وقد استمر استهداف القصف الجوي للمرافق الطبية، مما أدى إلى حدوث خسائر في الأرواح وتدمير للمرافق. ووفقاً لأطباء حقوق الإنسان، تم شن ٢٨٥ هجمة على ٢١٣ مرفقاً من المرافق الطبية منفصلة منذ بداية الصراع. وتقيد تقارير المنظمة أيضاً بأن ٦٤٢ عامل من العاملين في المجال الطبي لقوا مصرعهم.

يتضاءل إيصال المساعدات الإنسانية، مما زاد من اشتداد صعوبة ظروف المعيشة للسكان الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وقد وثقت التقارير الأخيرة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشكل كبير النقص الحاد في إمكانية الوصول في البلاد، في حين لا زالت أعداد هؤلاء الذين يحتاجون للمساعدة أخذة بالتزايد عبر أنحاء البلاد.

يعيق القتال الشديد وتحويل خطوط النزاع بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المرهقة عملية إيصال المساعدات. وقد تم منع تسليم الإمدادات والمعدات الطبية الأساسية، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، في كثير من الأحيان، كما ويعد تقديم المساعدات إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها صعباً بشكل خاص. وقد جاء في التقرير الأخير للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢١٢٩، و٢١٦٥، و٢١٩١ أن حوالي ٤,٦ مليون شخص يقيمون في المناطق التي يصعب الوصول إليها من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية، حيث يقيم أكثر من ٤٢٢٠٠٠ شخص في المناطق المحاصرة. وتتنزاد المخاوف بشأن أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني أكثر من أي وقت مضى في جميع أنحاء سوريا، وذلك مع تكرار تعرض سيارات الإسعاف ومركبات الأمم المتحدة للهجوم، واختطاف وقتل العاملين في المجال الإنساني. وتعرض ٧٧ عامل من العاملين في المجال الإنساني للقتل منذ بدء الصراع في شهر آذار من عام ٢٠١١.

أصبح اللاجئين السوريين يشكلون أكبر مجتمع سكاني للاجئين في العالم من أزمة واحدة في الجبل حيث وصل عدد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة والمنطقة أوسع إلى أكثر من ٤ ملايين نسمة. وتقترب الدول المطلة على سوريا من نقطة تشبع خطيرة، لا سيما لبنان، الذي يوجد فيه أعلى نسبة لاجئين لكل نسمة في العالم حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين فيه أكثر من ١,٢ مليون لاجئ. وقد وصلت الدول المجاورة تكثيف القيود المفروضة على الحدود والضوابط بالإضافة إلى التدابير الأمنية على طول المناطق الحدودية مع سوريا وغيرها. في لبنان، تم إغلاق النقاط الحدودية مع سوريا في الوقت الحالي، وتقيد التقارير عن حدوث عمليات الترحيل القسري للأشخاص المعرضين للخطر. ولا تزال مسألة توفير المأوى تشكل مصدر قلق خطير بالنسبة للغالبية العظمى من الأسر اللاجئة، في حين يزداد عدد حالات إخلاء المنازل وتفكيك التجمعات غير الرسمية للاجئين.



شددت السلطات الأردنية أيضا الضوابط والإجراءات الأمنية على طول المناطق الحدودية وعند نقاط العبور الحدودية. يوجد عدة مئات من طالبي اللجوء الذين تقطعت بهم السبل في الأراضي المحرمة على الحدود والذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وزادت إكود دعمها للأشخاص الذين تقطعت بهم السبل على الحدود ودعمت تحويل المحتاجين للعلاج من جرحى الحرب السورية. في الأشهر الأخيرة، شهد الأردن وصول أعداد متزايدة من اللاجئين من جرحى الحرب ومعظمهم من المصابين من جراء القنابل البرميلية. تستمر مساحة الحماية المخصصة للاجئين السوريين في الانكماش مع التخفيضات التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي لمساعدة اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات. فقد تم تقييد الحصول على الرعاية الصحية من قبل اللاجئين السوريين كما انتهى توفير الرعاية الصحية الثانوية وعلاج الأمراض المزمنة للاجئين السوريين. وقد أجبر هذا بعض اللاجئين إلى السعي للحصول على الخدمات الصحية في مخيمات اللاجئين نتيجة لذلك، مما أدى إلى زيادة نقص الموارد في المخيمات. وفي ظل هذه الظروف، أفادت التقارير عن تزايد أعداد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

في العراق، حيث يقيم ٩٥% من اللاجئين السوريين في المنطقة الكردية، يوجد هناك مخاوف متزايدة بشأن قدرات الحكومة المحلية والمجتمعات، والمنظمات الإنسانية في خضم الأزمة الكبيرة التي تعيشها البلاد.

تستضيف تركيا حالياً أكثر من ١,٨ مليون لاجئ سوري، وهو أكبر عدد للاجئين السوريين الذين يقيمون في بلدٍ واحدٍ في العالم. وفي شهر حزيران، بعد تصاعد العنف في مدينة تل الأبيض السورية على الحدود مع تركيا، دخل أكثر من ٢٣٠٠٠ لاجئ إلى تركيا عبر محافظة سانيورفا الواقعة على الحدود خلال فترة زمنية قصيرة.

إستجابة الاتحاد الأوروبي الإنسانية

التمويل

يعتبر الاتحاد الأوروبي إحدى الجهات المانحة التي تقود الاستجابة الدولية للأزمة السورية من خلال تخصيص أكثر من ٣,٩ مليار يورو من الميزانية الإجمالية، يتم حشدتها من قبل المفوضية والدول الأعضاء مجتمعة في مجال المساعدات الإنسانية، والتنمية، والاقتصادية، وإرساء الاستقرار. ومنذ بداية الأزمة، تدعم المفوضية الأوروبية شركاءها الإنسانيين للوصول إلى السكان الضعفاء المحتاجين للمساعدة، وتزويدهم من بين أمورٍ أخرى بـ: المساعدات الغذائية الحيوية في حالات الطوارئ، والمياه الصالحة للشرب، والإمدادات الطبية الطارئة، واحتياجات المأوى، والحماية، والنقد، ومساعدات الإيجارات. في عام ٢٠١٥، قامت المفوضية بزيادة مساعدتها الإنسانية للأزمة السورية إلى ٢٠٠ مليون يورو، نصفها سوف تذهب للاحتياجات داخل سوريا للوصول إلى السكان على خطوط الجبهة من دمشق وعبر الحدود مع البلدان المجاورة، والنصف الآخر للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان، والأردن، وتركيا. وقد تم وضع استراتيجية شاملة جديدة للاتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمات في سوريا والعراق، والتي سوف تشمل تمويل بقيمة ١ مليار يورو خلال العامين المقبلين. واستجابةً للكارثة الإنسانية في المنطقة، فإن المفوضية الأوروبية ستساهم بـ ٤٠٠ مليون يورو على الأقل في المساعدات الإنسانية التي تهدف إلى تغطية الاحتياجات داخل سوريا، والعراق، وفي الدول المجاورة. يمثل هذا التمويل ٤٠% من إجمالي الحزمة التي تتوخاها الاستراتيجية. وخلال المؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات لسوريا في مدينة الكويت في شهر آذار من عام ٢٠١٥، تعهد المانحون بتقديم ما مجموعه ٣,٦ مليار دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية لأزمة سوريا حيث تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتقديم ١,١ مليار يورو- وهو المبلغ الأكبر الذي يتم التعهد بتقديمه من قبل أي جهة مانحة.



أمثلة على المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي

من خلال الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، تعمل دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو) التابعة للمفوضية الأوروبية مع الجهات المانحة الأخرى على تقديم المساعدات الغذائية في سوريا، حيث تم التمكن من الوصول إلى ٤ ملايين شخص شهرياً. وتعمل إيكو من خلال دعمها لمنظمة اليونيسف على توفير إمدادات المياه الآمنة للمجتمعات المتضررة من النزاع، مع التركيز بشكل خاص على المناطق التي يصعب الوصول إليها. حقوق الصورة: برنامج الأغذية العالمي



مع دخول الحرب في سوريا عامها الخامس، يكافح اللاجئون السوريون والمجتمعات الأردنية المضيفة في سبيل تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومن خلال التمويل الذي توفره إيكو، قدمت منظمة إنقاذ الطفل مساعدات نقدية غير مشروطة لأكثر من ١٦٠٠٠ طفل ولأسرهم منذ عام ٢٠١٤، لمساعدتهم على توفير نفقاتهم الشهرية مثل نفقات الإيجار، والمأكل، والملبس، والرعاية الصحية والطبية، وكذلك لمواجهة فصل الشتاء القاسي في الأردن بشكل أفضل. في عام ٢٠١٥، ستوفر ثمانية من مراكز الطفل والأسرة التي يمولها الاتحاد الأوروبي الحماية للأطفال وأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من ٤٠٠٠ طفل وطفلة دون سن الـ ١٨ عاماً، وكذلك لأولياء الأمور وأفراد المجتمع. وستعمل المراكز على توفير بيئة تعليمية وقائية ومحفزة للأطفال السوريين والأردنيين من الذكور والإناث ليتعلموا، ويلعبوا، وينموا سوية بثقة. حقوق الصورة: STC/ هيدن هولديرسون



في شهر أيلول من عام ٢٠١٤، تدفقت أعداد كبيرة من الفارين تقارب ٢٠٠٠٠٠ لاجئ من البلدة السورية عين العرب (كوباني باللغة الكردية) إلى منطقة سروج في جنوب تركيا. تدعم إيكو تقديم المساعدات الطارئة بما في ذلك توفير الأمن الغذائي، ومختلف معدات الطوارئ، والمراحيض ومعدات الاستحمام المتنقلة، بالإضافة إلى الإمدادات الطبية الأساسية، من خلال منظماتها الإنسانية الشريكة. وتضمن إيكو أيضاً استمرار وصول المساعدات إلى الأسر اللاجئة الأشد ضعفاً من خلال الجنوب الشرقي لتركيا، كجزء من برنامج الاستجابة في حالات الطوارئ الذي يركز بشكل خاص على الصحة والمساعدات الأساسية بالإضافة إلى توفير خدمات التعليم للأطفال السوريين من خلال مبادرة أطفال السلام. حقوق الصورة: شركاء إيكو



تستجيب المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتلبية احتياجات أكثر من مليون لاجئ سوري في لبنان، حيث لا يوجد مخيمات رسمية. ويدفع جميع اللاجئين تقريباً إيجارات السكن، على الرغم من أن نصفهم يعيشون في ملاجئ سيئة للغاية كالكرجات والخيام. وتقدم إيكو المجلس النرويجي للاجئين في برنامج التوعوي للمعلومات، والاستشارات، والمساعدة القانونية (ICLA)، والذي يهدف إلى تهدئة العلاقات بين المالك والمستأجر لتجنب سوء المعاملة والطرده. ويعمل برنامج (ICLA) على تزويد اللاجئين بأحدث المعلومات القانونية. حقوق الصورة: المجلس النرويجي للاجئين/ سام تارلينغ

في العراق، تمول إيكو المجلس النرويجي للاجئين (NRC) لتوفير قسائم الدعم للحصول على مأوى لـ ٢٠٠٠ أسرة تعيش في المناطق الحضرية من أربيل. ويمكن تبديل هذه القسائم لدى البائعين المحليين، كما ويمكن استخدامها لشراء الملاجئ، ومستلزمات المياه والصرف الصحي اللازمة لإجراء إصلاحات أساسية للمساكن والملاجئ، بالإضافة إلى المواد غير الغذائية مثل مدافئ الكيروسين، والفرش، والأجهزة المنزلية الصغيرة. حقوق الصورة: إيكو/ كارولين غلوك

